نقد متون المرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة

إعداد

أ. نبيل بلهي

باحث في السيرة النبوية والحديث الشريف

الجزائر

المؤتمر العالمي الثاني للباحثين في السيرة النبوية

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبيِّنا محمَّدٍ المبعوثِ رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين أمَّا بعد:

فإنَّ الوصول إلى سيرةٍ نبوية صحيحة شاملةٍ مطلبٌ عزيز، ينبغي على الباحثين رسمَ الطريق الموصلة إليه، والبحث عن المسالك المؤدية إلى ذلك الغرض النبيل، ولا يكون ذلك بمجرد جمع الأخبار وترتيبها وحسنِ عرضها، ما لم يسبق هذا الأمر غربلة دقيقة لمتون تلك السيرة، والتأكُّد من صحَّة المعاني والمعلومات التي تَحْوِيهَا، وعدم مصادمَتِهَا لمحكمات الدين وبديهيات العقول، والسبيل إلى ذلك هو النقد الداخلي البنَّاء، الذي غرضُهُ التصفية لسيرة خير البشرﷺ، لذلك ارتأيتُ أن تكون مداخلتي في هذا المؤتمر بعنوان: **نقد متون المرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة**.

والنقد لغة: خلافُ النسيئة، والنَقْدُ والتَّنْقَاد، تمييزُ الدراهم وإخراج الزَيْفِ منها.[1]

واصطلاحا: عرَّفَهُ محمد مصطفى الأعظمي بقوله: "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً".[2]

وأما المتن: فهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.[3]

ومنه يتبيَّن أن نقد المتون هو: **تمييز وتمحيص ما يُنْقَلُ عن النبي ﷺ من مرويات، لمعرفة المقبول منها من المردود**.

والنقد بهذا المعنى كان محطَّ عناية الصحابة والتابعين ومن جاء بعدَهم من العلماء، فإنَّ نقد متون المرويات – بما فيها مروياتُ السيرة النبوية– كانتْ محوراً من محاور العملية النقدية عند نقَّاد الحديث، على عكس ما يُرَوِّجُهُ المستشرقون، ومن تبعهم من المستغربين، أنَّ المحدثين اعتنوا بنقد السند وأهملوا نقد المتون وفحصِهَا، ثم إنهم ادَّعوا أنَّ مرويات السيرة فيها الدَّخيل والمكذوب الشيء الكثير، وأنَّ

1 لسان العرب، ابن منظور: 6/ 4517.

2 منهج النقد عند المحدثين، الأعظمي: ص 05.

3 المنهل الروي، بدر الدين ابن جماعة: ص 29.

علماء المسلمين قصَّرُوا في العملية النقدية لمتون تلك المرويات، يقول المستشرق (جوزيف شاخت): "إنَّ جزءاً هاماً من سيرة النبي ﷺ عن الفترة المدنية، كما ظهرتْ في كتابات النصف الثاني من القرن الثاني، يرجع في أصله إلى عهدٍ قريبٍ جداً من الكتابة، ولذلك ليستْ له أية قيمةٍ تاريخية، إذ بعد مُضِيِّ قرن ونصف لوفاة النبي ﷺ تقريباً، ما بقيت في ذاكرة الجماعة إلا تصورات غامضة مبهمة عن نبيهم، بالرغم من هذا، بُذِلَتْ الجهود لسدِّ النواقص، وأضيفتْ الرتوش والألوان ورُتِّبَتْ المواد ترتيباً منهجياً، وصيغتْ بشكل الأحاديث مع إضافة الأسانيد، وكان كلُّ ذلك في القرن الثاني الهجري".[1]

وقال أحمد أمين: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعدَ ليس هنا محلُّ ذكرِها، ولكنَّهم – والحقُّ يقال– عَنَوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفَرَ منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ، لا يتفق والظروف التي قيلتْ فيه، أو **أنَّ الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه**، أو أنَّ عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النبي، أو أنَّ الحديث أشبه في شروطه، وقيوده ومتون الفقه، وهكذا لم نظفرْ منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم".[2]

والحقيقة أن هذه دعوى عريضة لا أساس لها من الصحة، لأن الواقع يكذبها، فكتب أهل الحديث طافحة بنقد المتون من حيث التأصيل والتمثيل، ويكفي في ذلك أن من شروط صحَّة الحديث عندهم، انتفاءُ الشُّذوذ والعلَّة في المتن والإسناد، فالمحدثون قاموا بنقد المتن حقَّ القيام، والحسُّ النقدي لم يكن غائباً في جمع الأخبار وتصنيفها، وفي ثنايا هذا البحث ما يؤكِّد ذلك.

وحتَّى يواصل الباحثون على نهج أسلافهم في باب نقد متون المرويات، يأتي هذا البحث ليُسْهِمَ في رسم الخطوط العريضة، و توضيح المسالك التي ينبغي أن يتَّبعَهَا من أراد كتابة سيرة صحيحة للنبي ﷺ، خاصَّة وأنَّ نقد المتن له أهميةٌ بالغةٌ في نقد الأخبار التاريخية، لأنَّ أخبار السيرة وما يتعلق بالنبي ﷺ، أكثرها ليس لها إسناد أو أسانيدها لا تتوفر على شروط رواة السنن، فلا يبقى أمام الباحثين إلا

1 نقلا عن منهج النقد عند المحدثين: ص 134.

2 فجر الإسلام، أحمد أمين: ص 217– 218.

نقد المتن وتمحيصه لقبول ما تؤيِّدُهُ الأصول ولا يخالف المشهور، وردِّ المنكر الذي يخالف ما هو أصحُّ منه.

فمن هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى بيان أهمِّ مسالك نقد متون مرويات السيرة النبوية بخاصَّة، وتأصيل ذلك تأصيلاً علمياً، مع التحذير من ظاهرة غريبة عن البحث العلمي وهي التسرُّعُ والتعسُّفُ في نقد المتون، دون الارتكاز على قواعد علمية متينة.

كذلك يهدف هذا البحث إلى بيان الأثر الإيجابي لنقد متون السيرة وفق تلك المسالك، في تحقيق سيرةٍ صحيحةٍ شاملةٍ للنبي ﷺ، خالية من الغموض ولا تناقض الأصول.

أمَّا عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، فأهمُّ ما وقفتُ عليه في هذا الباب خاصَّة، بحث بعنوان: **منهجية التأليف في السيرة(مراجعات ابن كثير ونقده لمتون مرويات السيرة النبوية نموذجا)**، عبد الرحمن بن علي السنيدي. قُدِّمَ لندوة: عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، وهو كما يظهر من عنوانه، يوافق ما نحنُ بصدَدِ دراسته من نقد متون مرويات السيرة، ولكن دراستُهُ محصورة في الإمام ابن كثير، وقد أفدتُ منه في دراسة بعض الأمثلة.

كما وقفتُ على دراسات شاملة في نقد المتن الحديثي عموماً، أهمُّها: كتاب **مقاييس نقد متون السنة**، للدكتور: مسفر بن غرم الله الدميني، وكتاب: **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، للدكتور: صلاح الدين الإدبلي، واستفدتُ منها في التأصيل لمسالك النقد، وبعض الأمثلة الخاصة بمرويات السيرة.

وأما هذا البحث فإن من شأنه أن يُبَيِّنَ الخطوط العريضة لمسالك نقد متون مرويات السيرة النبوية، وكيف يؤثِّرُ ذلك إيجاباً في تركيب سيرة صحيحة شاملة للنبي ﷺ، ولتحقيق هذا الغرض سلكتُ الخطَّة التالية:

مقدمة: نقد المتن مفهومه، أهميته، وعناية المحدثين به قبل المستشرقين.

المبحث الأول: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على القرآن وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل المعنى الصحيح لعرض متون المرويات على القرآن.

المطلب الثاني: محاذير ردِّ متون مرويات السيرة بدعوى مخالفة القرآن.

المطلب الثالث: أثر عرض متون المرويات على القرآن في توثيق السيرة الصحيحة.

المبحث الثاني: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على السنة الصحيحة وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل مسلك عرض متون المرويات على السنة الصحيحة.

المطلب الثاني: محاذير ردِّ متون مرويات السيرة بدعوى مخالفتها السنة الصحيحة.

المطلب الثالث: أثر عرض المرويات على السنة في توثيق السيرة الصحيحة.

المبحث الثالث: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على الوقائع التاريخية وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل مسلك عرض متون السيرة على الوقائع التاريخية.

المطلب الثاني: محاذير ردِّ متون مرويات السيرة بدعوى مخالفة التاريخ.

المطلب الثالث: أثر عرض المرويات على الوقائع التاريخية في توثيق السيرة الصحيحة.

الخاتمة: فيها نتائج البحث وأهم التوصيات.

المبحث الأول: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على القرآن وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل المعنى الصحيح لعرض متون المرويات على القرآن.

لا خلاف بين أهل العلم أنَّ القرآن الكريم، هو المصدر الأساس للوحي، وأنَّ أخباره صدقٌ، وأحكامه عدلٌ، يقول الله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١١٥]، لذلك يتَّفق علماء السيرة على أنَّ القرآن الكريم هو أوَّلُ وأوثقُ مصدر لسيرة النبي عليه السلام، بما قَصَّهُ الله فيه من أحوال لنبيه مع قومِهِ، وذكر لبعض غزواته وغيرها...من الأحداث المتعلقة بحياته عليه الصلاة والسلام، ومن هذا المنطلق اعتنى النقَّاد من المحدثين بالقرآن الكريم، وجعلوه شاهداً، ومقياساً لصحَّة الأخبار المروية عن النبي ﷺ، فكلُّ حديثٍ أو خبر مروي عنه عليه السلام، يناقضُ متنه محكم القرآن من كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينها، لا يمكن أنْ يكون صحيحاً ثابتاً عنه؛ لأنه ينافي أصل الأصول وهو القرآن الكريم، ولما كانت السنة النبوية بمعناها العام وحيٌ من الله، فلا يمكن أن يتناقض الوحي الغير متلو مع الوحي المتلو، وهذا يدعوا إلى النقد والتمحيص والتدقيق لمتن تلك الرواية التي لا تتماشى مع القرآن، وعلى هذا الدرب مشى المحدثون في نقد الأخبار وتمحيصها، يقول الخطيب البغدادي: "ولا يُقْبَلُ خبر الواحد في منافاة حكم العقل، **وحكم القرآن الثَّابت المحكم**، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكلِّ دليل مقطوعٍ به".[1] وقال ابن الجوزي: "فكلُّ حديثٍ رأيته يخالف المعقول، أو **يناقض الأصول**، فاعلم أنه موضوعٌ فلا تتكلف اعتباره".[2]

من أجل هذا كان من الواجب على من يكتب سيرة النبي ﷺ أن يضع نُصْبَ عينيه، كتاب الله بأحكامه وشرائعه وأخباره، فلا يُورِدُ شيئاً من الأخبار في سيرته تنافي أحكام القرآن وأخباره، وليس المقصود بالمخالفة مخالفة الخبر الوارد في السيرة الخبر الوارد في القرآن فحسبْ- فهذا نادرٌ إنْ وُجِدَ- ولكن يدخل تحت عموم مخالفة كتاب الله، أن يتضمَّنَ متن الخبر المروي في سيرته عليه السلام، قولاً أو فعلاً له يخالف ما أمر الله به في القرآن، أو ينافي حكماً واضحاً ظاهرا من أحكام القرآن، وذلك لأنَّنَا نعلم يقيناً

1 الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ص 432.

2 الموضوعات، ابن الجوزي: 1/ 106.

أنَّ النبي ﷺ كان في حياته وسيرته مطبقاً لما ورد في القرآن، حتَّى قالتْ عائشة: «**كان خُلُقُهُ القرآن**»[1]، فلا يُتَصَوَّر في حقِّهِ أن يقول أو يفعل شيئاً يخالف ما أمر الله به في القرآن، فرجعَ الأمرُ إلى وجود خللٍ في متن تلك الرواية وَجَبَ تقويمهُ بما يضفي الانسجام بين الهدي النبوي والحكم الإلهي.

مثال ذلك: القصَّة المرويةُ عن النبي ﷺ في ليلة الجنِّ، فلقد ذكر القصَّة ابن سيد الناس في سيرته فقال: "وروينا حديث أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث، ثنا عبد الله بن مسعود قال: أتانا رسول الله ﷺ قال: «إنِّي قد أُمِرْتُ أنْ أقرأ على إخوانكم من الجنِّ، فليقمْ معي رجلٌ منكم، ولا يَقُمْ رجلٌ في قلبه مثقال حبَّةٍ خردلٍ من كبر» ، فقمتُ معه وأخذتُ إداوةً فيها نبيذ، فانطلقتُ معه، فلمَّا برز خَطَّ لي خطًا وقال لي: «لا تخرج منه، فإنَّكَ إنْ خرجتَ لم ترني، ولم أَرَكَ إلى يوم القيامة» قال: ثم انطلق، فتوارى عنِّي حتَّى لم أره، فلمَّا سطعَ الفجرُ أقبل، فقال لي: «أراك قائماً»، فقلت: ما قعدتُ، فقال: «ما عليك لو فعلت؟» قلتُ: خشيتُ أن أخرج منه، فقال: «أما إنَّك لو خرجت منه لم ترني ولم أرك إلى يوم القيامة، هل معك وضوء» ؟ قلت: لا، فقال: «ما هذه الإداوة» قلت: فيها نبيذ، قال: «**تمرةٌ طيبة، وماءٌ طهور**» فتوضأ وأقام الصلاة...".[2]

فبالرغم من أن هذه القصة رواها بعض أصحاب السنن، إلا أن النقَّاد المتمرسين من أهل الحديث انتقدوا متن هذا الخبر، لمخالفته حُكْمَ القرآن الكريم، وهذا يدلُّك أن القرآن الكريم –كمقياسٍ– لم يكن غائبا في نقد الأخبار وغربلتها، قال ابن عدي في ترجمة راوي الحديث: "أبو زيد مولى عمرو بن حُرَيْث مجهول، ولا يصحُّ هذا الحديث عن النبي ﷺ **وهو خلافُ القرآن**".[3]

وقال ابن حبَّان في ترجمة راوي القصة منتقداً متنَهَا: "أبو زيد، يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى من هو، ولا يُعرف أبوه، ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النَعْتِ، ثم لم يرو إلا خبراً

1 أخرجه مسلم (1773) بنحوه من حديث عائشة رضي الله عنها.

2 عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس: 1/ 159.

3 الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي: 9/ 194.

واحداً، **خالف فيه الكتاب** والسنة، والإجماع، والقياس، والنظر والرأي، يستحقُّ مجانبة ما روى، ولا يحتجُّ بخبره".[1]

وقد بيَّنَ الإمام الترمذي وجهَ مخالفة الخبر لكتاب الله، وذلك أن القرآن الكريم أحال من لم يجد الماء على التيمم، وهذا الخبر يفيد أن النبيذ بدلٌ عن الماء المطلق وليس التيمم، يقول الترمذي: "وقولُ من يقول لا يُتَوَضَأُ بالنبيذ **أقرب إلى الكتاب وأشبه**؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] ".[2]

وقال أبو أحمد الكرابيسي: "**وفي هذا الخبر إبطالُ كتابِ الله تعالى**، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] ، وقال عليه السلام لعمَّار: «إن لم تجد الماء فعليك بالصعيد» ".[3]

المثال الثاني: ما نَقَلَهُ السهيلي في شرحه للسيرة: "عن عائشة- رضي الله عنها- قالت: حجَّ بنا رسول الله حجة ﷺ الوداع، فَمَرَّ على قبر أمِّهِ، وهو باكٍ حزين مغتم، فبكيتُ لبكائه ﷺ، ثم إنَّه نزل فقال: يا حميراء استمسكي، فاستندْتُ إلى جنب البعير، فمكثَ عنِّي طويلاً ملياً، ثم إنَّه عاد إليَّ، وهو فرحٌ متبسم، فقلتُ له: بأبي أنت وأمي، يا رسول الله نزلتَ من عندي، وأنت باكٍ حزين مغتم. فبكيت لبكائك.ثم عُدْتَ إليَّ، وأنت فرحٌ مبتسمٌ، فَمِمَّ ذا يا رسول الله، فقال: ذهبت لقبر آمنة أمِّي، فسألتُ أن يحييها، **فأحياها فآمنت بي؛ أو قال: فآمنت، وردَّها الله عزَّ وجلَّ**".[4]

فمتن هذه الرواية يَدُلُّ على أنَّ الله أحيا أمَّ النبي ﷺ، بعد موتها فآمنت به ثم ردَّها، ولكن النقَّاد من المحدثين، لما كان القرآن الكريم بأحكامه وأخباره، حاضراً في أذهانهم، أنكروا متن هذه الرواية لأنها تخالف السنة الكونية التي قرَّرها القرآن، وهي أنَّهُ من مات وهو كافرٌ فلن يعود، بل هو خالدٌ في نار جهنم أبد الآبدين، يقول الله سبحانه: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ

1 المجروحين، ابن حبان: 3/ 158.

2 جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي: 1/ 147.

3 شرح ابن ماجة، مغلطاي: 1/ 224.

4 الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، السهيلي: 2/ 187- 188.

أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، لذلك انتقدوا هذه الرواية بعرضها على القرآن الكريم، ثم الروايات الصحيحة المخالفة لها.

يقول ابن الجوزي: "هذا حديثٌ موضوعٌ بلا شكٍ، والذي وَضَعَهُ قليل الفهم عديم العلم، إذ لو كان له علمٌ، لَعَلِمَ أن من مات كافراً لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن عند المعاينة لم ينتفع، ويكفي في ردِّ هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله في الصحيح: « استأذنتُ ربي أن أستغفر لأبي فلم يأذن لي» ".[1]

وقال أبو الخطاب بن دحية: "الحديث في إحياء أبيه وأمِّه موضوع يردُّهُ القرآن والإجماع قال تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌ ﴾ [النساء: 18]، وقال: ﴿فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فمن مات وهو كافرٌ لم ينفعه الإيمان بعد الرجعة بل لو آمن عند المعاينة لم ينفعه، فكيف بعد الإعادة؟ ".[2]

وقال الحافظ ابن كثير: "وأما الحديث الذي ذكره السهيلي، وذكر أن في إسناده مجهولين إلى ابن أبي الزناد، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يحيي أبويه، فأحياهما وآمنا به، فإنه حديث منكرٌ جدا، وإن كان ممكنا بالنظر إلى قدرة الله تعالى، لكنَّ الذي ثبت في الصحيح يعارضه".[3]

المطلب الثاني: محاذير ردِّ متون مرويات السيرة بدعوى مخالفة القرآن.

بعد أن قرَّرنا في ما سبق ضرورة وأهمية نقد متون السيرة في ضوء القرآن الكريم، يَحْسُنُ هنا التنبيهُ على قضيةٍ خطيرةٍ في هذا الباب، وهي التسرُّع في ردِّ متون مرويات السيرة لما يُتوهَّم أنَّه يخالف القرآن، والتجرُّؤُ على إسقاط المتون الصحيحة بسبب سوء الفهم، فلقد راجتْ في هذا العصر ظاهرةُ إنكار متون السنة-بَادِيَ الرأي- وردِّها بدعوى مخالفة القرآن، إتباعاً للأهواء، ونصرةً للأفكار والآراء، ونالتْ أحاديث المغازي والسير حظَّها من هذا الإنكار، فقد أراد قومٌ مجانبة قَبُولِ الضعيف فوقعوا فيما هو أشر

1 الموضوعات، ابن الجوزي: 1/ 284.

2 سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي: 2/ 123.

3 السيرة النبوية، ابن كثير: 1/ 239.

منه، وهو ردُّ الصحيح لمجرَّد الاشتباه، وهذه طريقةٌ وخيمةٌ في الدين ومسلك خاطئٌ في النقد، أنْ يهدم الناقد بمجرد الشكِّ، وخفاء المعنى؛ فإن الأصل العام أنَّ السنَّة الصحيحة- بما في ذلك مرويات السيرة- لا تخالف القرآن أبداً، لأنهما من مشكاة الوحي الإلهي، والوحي لا يتناقض، فوجب الاجتهاد في التوفيق بين ما يظهر تعارضه من النصوص، يقول ابن القيم رحمه الله: "وقد أعاذ الله رسولَهُ أن تُعارِضَ سنتَهُ لنصوص القرآن بل تعاضدها وتؤيدها، ويا الله! ما يصنع التعصب ونصرة التقليد، وقد تقدم من الكلام على الآية ما فيه كفاية، وبَيَّنَّا أنها لا تعارض بينها وبين سنة رسول الله بوجهٍ، وإنما يظن التعارض من سوء الفهم، وهذه طريقة وخيمة ذميمة، وهي ردُّ السنن الثابتة بما يُفْهَمُ من ظاهر القرآن، والعلمُ كلُّ العلم تنزيل السنن على القرآن، فإنها مشتقة منه ومأخوذة عمن جاء به، وهي بيانٌ له لا أنها مناقضة له".[1]

وقال في موضع آخر: "ولو ساغ ردُّ سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردَّتْ بذلك أكثر السنن، وبَطُلَتْ بالكلية؛ فما من أحدٍ يحتجُّ عليه بسنَّةٍ صحيحة تخالف مذهبه ونحلته، إلا ويمكنه أن يتشبَّثَ بعموم آية أو إطلاقها، ويقول هذه السنَّة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبلْ ...".[2]

فالواجب على من لاح له غموضٌ في متن رواية ما، وظنَّ أنها تخالف القرآن، أن يتأكَّد من صحَّة سند الرواية أولاً، ثم ينتقل إلى فهم معنى متنها، والوقوف على تفسير الآية التي يَظُنُّ أنها تعارضه، فإن وجدنا وجهاً من وجوه الفهم السليم الذي يجمع بين الآية والحديث، وجب المصير إليه، ولا يُصَارُ إلى إسقاط المتن إلا إذا عارض القرآن من كلِّ وجهٍ، ولقد صرَّح السيوطي بهذا القيد حين قال: "ومما يدخل في قرينة حال المروي ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب، أنَّ من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة أو يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، **أمَّا المعارضة مع إمكان الجمع فلا**".[3]

وقيَّدها الحافظ ابن حجر بعدم إمكانية التأويل، فقال: "ومنها ما يُؤخذ مِن حال المَرْوِيِّ، كأنْ

1 الروح، ابن قيم الجوزية: ص 488.

2 الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم: ص 186- 187.

3 تدريب الراوي، السيوطي: 1/ 276.

يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريحِ العقل، **حيث لا يَقْبلُ شيءٌ مِن ذلك التأويلَ**".[1]

ومن أمثلة هذا التسرُّع في النقد، قصَّة غزوة بني المصطلق التي رواها الإمام البخاري في صحيحه، انتقدها بعض المعاصرين وردُّوها بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم، وهي ما رواه ابن عون قال: كَتَبْتُ إلى نافع، فَكَتَبَ إِلَيَّ: « **أنَّ النبيَّ ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غَارُوْنَ، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وسبى ذراريهم وأصاب يومئذٍ جويرية** ». حدَّثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش.[2]

يقول سامر إسلامبولي: "هذا الحديث يثبتُ أنَّ الرسول قد أغار على قوم غدراً، وهم آمنون بأرضهم يمارسون عملهم من زراعة وسقاية للمواشي، فَقَتَلَ الرجالَ الذين يستطيعون القتال، وسَبَى النساء وصادر الأملاك... فالغدر **يتنافى مع تعاليم القرآن**، ويتنافى مع الهدف والغاية من الرسالة الإلهية، ويتنافى مع أخلاق النبوة، مما يؤكِّد بطلان هذا الحديث متناً".[3]

ويقول إسماعيل الكردي: "إن وقوع الغزوة بهذه الصورة بعيدٌ جداً عن روح الإسلام، ومخالف لتشريع الجهاد وتعاليمهِ المعروفة من **نصوص القرآن الكريم** ومن المتواتر من السيرة، من أن الجهاد شُرِعَ فقط ضِدَّ الذين يظلمون المسلمين بالاعتداء عليهم، ويفتنون المؤمنين عن دينهم...أمَّا الكفَّار المسالمون الذين لم يظهر منهم فتنة، أو لم يبدر منهم عداوة فما كان رسول الله يبتدئهم بقتال، وَيَنْقَضُّ عليهم دون دعوة وإعلان، فيذبِّحهم وهم آمنون غارون! ".[4]

فنقدُ متن هذه القصَّة بهذه الطريقة جنايةٌ على مرويات السيرة النبوية، وحَيْدَةٌ عن المنهج العلمي في التعامل مع النصوص، فقصة مثل هذه واردةٌ في أصحِّ كتب الحديث ينبغي أن تفهم الفهم الصحيح لا أن تُهْدَمَ وتردَّ بمثل هذه الأوهام، وتفصيل هذا في ما يلي:

1 نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني: ص 90.

2 أخرجه: البخاري/ كتاب العتق/ باب: من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية. برقم (2541) .

3 تحرير العقل من النقل، سامر اسلامبولي: 229.

4 نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، إسماعيل كردي: 233.

أولاً: أنَّ الدعوة الإسلامية قد بلغتْ بني المصطلق، بحكم كونهم من قبيلة خزاعة وهم على بعد مرحلتين من مكة، ولقد عَلِمُوا ما قاتل عليه النبي ﷺ قريشاً، بل إن كثيراً من الخزاعيين أسلموا قبل هذا الغزوة، منهم: نافع بن بديل بن ورقاء الخزاعي، وأم معبد الخزاعية، وأمينة بنت خلف الخزاعية.[1] وهذا يدلُّ على أن دعوة الإسلام قد بلغتهم، ويكونونَ بذلك قد أُعْذِرُوا وأُعْلِمُوا على ما يُقَاتَلون عليه؛ فإذا أُخِذوا على حين غِرَّةٍ فهو من المكر والخديعة في الحرب المحمود شرعا.

ثانيا: أن بني المصطلق لم يكونوا من المسالمين ولا المعاهدين للنبي ﷺ حتى يقال بأن الإغارة عليهم من الغدر المنهي عنه، بل إنه ثبت محاربتهم لنبي ﷺ قبل ذلك في معركة أحد، ضمن الحلف المعروف بحلف(الأحابيش)[2]، حيث تحالف بنو المصطلق مع بني الحارث، والهون بن خزيمة على نصرة قريش ضدَّ المسلمين، وهذا جهرٌ بالعداء منهم لدعوة الإسلام، وانحياز واضح منهم لصفِّ قريش في حربها على رسول الله ﷺ، فمن الغباوة بمكان أن يُحَسِّنَ المسلمون الظَنَّ بهؤلاء، ولا يتخذوهم أعداءً، ثم إنهم شاركوا في معركة أُحُدٍ ضدَّ المسلمين، فكانوا بذلك سَبَّاقين لقتال المسلمين، يقول ابن هشام في سيرته: "فاجتمعتْ قريش لحرب رسول الله ﷺ حين فعل ذلك أبو سفيان بن حرب وأصحاب العير بأحابيشها، ومن أطاعه من قبائل كنانة وأهل التهامة".[3]

فإذا كان أمر غزوة بني المصطلق كذلك، فليس من المنهج العلمي نقضُ متن القصَّة بالفهم السقيم لمعانيها، وإنما يُتَّبَعُ في ذلك فهم العلماء الذين يؤلفون بين المعاني، ويُزِيلُونَ التعارض المتوهَّم بين النصوص، يقول ابن المناصف القرطبي: "وإذا توجه القتال فيمن لا تجب دعوتهم، إمَّا لأنهم عالمون بدعوة الإسلام، أو لأنهم تُقُدِّم إليهم بالدعوة فلم يجيبوا؛ لم يُؤذنوا بحربٍ، بل تستعمل معهم المكيدة، والمكر،

1 مرويات غزوة بني المصطلق، إبراهيم القريبي: ص 65-66. وانظر: السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، مهدي زين الله أحمد: ص 433.

2 قال القاضي عياض: "الأحابيش: هم حلفاء قريش وهم الهون بن خزيمة بن مدركة، وبنوا الحارث بن عبد مناة بن كنانة، وبنو المصطلق من خزاعة، تحالفوا تحت جبل يقال له حبشيا، وقيل بواد أسفل مكة اسمه حبشي فنسبوا إليه وقيل بل بذلك تجمعهم تحبش بنو فلان على بني فلان أي تجمعوا". أنظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: 1/ 176.

3 انظر: السيرة النبوية، ابن هشام: 2/ 24. عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس: 2/ 38- 39.

والخديعة الجائزة في الحرب، ولا يعلمون بوقت الهجوم عليهم؛ لأنَّه أنكى لهم وأبلغُ في عقوبتهم والنَّيلِ منهم، كما فعل النبي ﷺ ببني المصطلق على ما في حديث ابن عمر ".[1]

المطلب الثالث: أثر عرض متون المرويات على القرآن في توثيق السيرة الصحيحة.

لما كان القرآن العظيم هو المصدر الأول للتشريع، والملاذ الآمن لكلِّ من أراد الإقتداء بصاحب الرسالة، ولما كانت سيرة النبي ﷺ، إنما هي التطبيق العملي لأوامر القرآن، والتجسيد الفعلي لمراميه العظام، ندرك من خلال ذلك أن نقد متون مرويات السيرة في ضوء توجيهات القرآن وتعاليمه، أمرٌ مهمٌ جداً، حتى يقع التكامل والتجانس بين الأمر الإلهي والفعل النبوي، فإن الله عز وجل أحال في كتابه الكريم على سيرة النبي ﷺ، وجعلها محلاً صالحاً للإقتداء فقال عزَّ شأنه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فمن غير المعقول أن نُخَطِّطَ لكتابة سيرة شاملة صحيحة، ثم نورد فيها أحداثاً وأخباراً تخالف أحكام القرآن وأخباره، فإنَّ من شأن هذا التقصير في النقد، أن يقع الشكُّ والريب في بعض أحداث السيرة، ويضع العوائق أمام التأسي المطلوب بصاحب الرسالة.

لذلك فإنَّ من الآثار الإيجابية لهذا المسلك في النقد، أنه يعزز الثقة بالأحكام والأخلاق والعبر المستنبطة من السيرة النبوية، ويطمئننا أنها من مشكاة القرآن الكريم الذي حوى الأصول الكبرى للأحكام والأخلاق، وأن هذه الأخيرة تدور في فلك الوحي الإلهي المنزه عن التناقض والاختلاف.

ومن آثار هذا المسلك في النقد، أنه يدفع الشبه التي تثيرها بعض الفرق المبتدعة كالخوارج والمعتزلة و الشيعة، حول سنة وسيرة محمد ﷺ، بأنها تصادم القرآن ومقاصده العظام، فلا يؤخذ بها لمخالفتها الأصل المتفق عليه، وبهذا يريدون إسقاط السنة والسيرة الصحيحة، ليخلو لهم الجو في ترويج الأخبار والحكايات التي تخدم عقائدهم ونحلهم كالطعن في الصحابة، ونصب الخلاف بين الصحابة والقرابة.

1 الإنجاد في أبواب الجهاد، ابن المناصف القرطبي: ص 173-174.

ومن آثار هذا المسلك، قطع الطريق أمام بعض المفكرين المتأثرين بكتابات المستشرقين، الذين أساؤوا استعمال مقياس القرآن الكريم في نقد متون مرويات السيرة، فوقعوا في إنكار المعجزات النبوية، مثل ما فعل محمد حسين هيكل في كتابه (حياة محمد) حيث نص في مقدمة كتابه على ضرورة محاكمة متون السيرة إلى القرآن الكريم، فقال: "وعندنا أن خير مقياس يقاس به الحديث وتقاس به سائر الأنباء التي ذكرت عن النبي، ما روي عنه عليه السلام أنه قال: « إنكم ستختلفون من بعدي، فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله... فما وافقه فمني، وما خالفه فليس عني »، وهذا مقياسٌ دقيق أخذ به أئمة المسلمين منذ العصور الأولى، ومازال المفكرون منهم يأخذون به إلى يومنا هذا".[1]ولكنه أساء استعمال هذا المقياس فأنكر معجزة شق الصدر بدعوى النقد والتمحيص.[2]

المبحث الثاني: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على السنة الصحيحة وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل مسلك عرض متون المرويات على السنة الصحيحة.

إنَّ مرويات السيرة وأخباره وشمائله عليه الصلاة والسلام، جزءٌ لا يتجزَّأُ من السنة النبوية، التي تشمل كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خُلُقية أو خِلْقية، لذلك جعل كثير من أصحاب المصنَّفات الحديثية، ودواوين الحديث، أبواباً خاصَّة بمغازي رسول الله، وشمائله، وكيفية نزول الوحي عليه، وصفة حجه وغيرها...بل إنَّ أصحَّ الكتب فيها وهو صحيح البخاري، يتبيَّنُ من عنوانه العناية بسيرة النبي عليه السلام، فإن اسم الكتاب الكامل:" الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". والأيام هي سيرته وحياته.[3]

ولما كانت السنة النبوية من الوحي الذي أوحاه الله لنبيه، ومحالٌ على الوحي أن يكون فيه تناقض، وتضاربٌ، فلا بدَّ أن يقع التجانس والتناسق بين سنة النبي ﷺ القولية والفعلية، وبين ما رُوِيَ من أخبار في سيرته العطرة، لأنَّ النبي ﷺ إذا أمر بشيء أو نهى عنه كان أولَّ المبادرين له، لذلك وجب

1 حياة محمد، محمد حسين هيكل: ص 67.

2 المصدر السابق: ص 128.

3 انظر: مصادر السيرة النبوية وتقويمها، فاروق حمادة: ص 57.

على من تصدَّى لكتابة السيرة النبوية، أن يضع نُصْبَ عينيه السنَّة الصحيحة، فلا يقبل من المرويات ما كان معارضاً لها من كلِّ وجهٍ، لذلك عدَّ ابن القيم –رحمه الله– مخالفة الخبر للسنَّة الصحيحة من موجبات نقد متنه، فقال: "ومنها مناقضةُ الحديث لما جاءتْ به السنَّة الصريحة **مناقضةً بَيِّنَة**، فكلُّ حديثٍ يشتمل على فسادٍ أو ظلمٍ أو عبثٍ أو مدح باطلٍ أو ذَمِّ حقٍ أو نحو ذلك، فرسول الله ﷺ منه بريء".[1]

وعلى الناقد أن يمحِّص تلك المرويات في ضوء ما اشتهر من سنَّته القولية والفعلية، أمَّا مجرَّدُ السرد دون تمحيص، فإنَّه يضعف الثقة في مصداقية السيرة، ويضعُ العوائق في طرق التأسي والإقتداء بها، يقول ابن القيم رحمه الله: "وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كلِّ وجهٍ ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً ، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحقَّ".[2]

فمن هذا المنطلق يتبيَّنُ لنا أهمية عرضِ متون مرويات السيرة على السنة الصحيحة، حتَّى نرسم صورةً صحيحةً غير متناقضة عن حياة خير البشر محمد ﷺ، وهو ما يسمَّى عند نقَّاد الحديث بمقارنة المرويات، للتأكُّدِ من صحتها، يقول الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعضٍ، تتميَّز صحيحها من سقيمها، وتتبيَّنُ رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ".[3]

وقال ابن المبارك: "إذا أَرَدْتَ أن يصحَّ لك الحديث، فاضربْ بعضَهُ ببعضٍ".[4]

مثال ذلك ما رواه ابن إسحاق في السِّيَر، ونقله ابن هشام في سيرته، قال: "قال ابن إسحاق: وحدَّثني العباس بن عبد الله بن معيد، عن بعض أهله، عن ابن عباس قال: لما مشوا إلى أبي طالب وكلَّمُوه، وهم أشراف قومه: عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وأبو جهل بن هشام، وأميَّة بن خلف، وأبو سفيان بن حرب، في رجال من أشرافهم، فقالوا: يا أبا طالب إنَّكَ منَّا حيثُ قد عَلِمْتَ، وقد حَضَرَكَ ما

1 المنار المنيف، ابن القيم: ص 56– 57.

2 زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم: 1/ 149.

3 التمييز، مسلم بن الحجاج: ص 209.

4 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: 2/ 295.

ترى، وتخوفنا عليك، وقد علمت الذي بيننا وبين ابن أخيك فادعُهُ فخذ لنا منه، وخذْ له منَّا ليكفَّ عنَّا ولنكفَّ عنه، وليدعْنا ودِيننا، ولندعْه ودينه.

فبعث إليه أبو طالب فجاءه فقال: يا ابن أخي، هؤلاء أشراف قومك قد اجتمعوا إليك ليعطوك وليأخذوا منك.... قال: فقال رسول الله ﷺ: «يا عمُّ، كلمة واحدة تعطونها تملكون بها العرب وتدين لكم بها العجم». فقال أبو جهل: نعم وأبيك وعشر كلمات. قال: «تقولون لا إله إلا الله، وتخلعون ما تعبدون من دونه»، فصفقوا بأيديهم.ثم قالوا: يا محمد أتريد أن تجعل الآلهة إلهاً واحداً؟ إن أمرك لعجب. قال: ثم قال بعضهم لبعض: إنه والله ما هذا الرجل بمعطيكم شيئاً مما تريدون، فانطلقوا وامضوا على دين آبائكم حتَّى يحكم الله بينكم وبينه، ثم تفرقوا. قال: فقال أبو طالب: والله يا بن أخي ما رأيتك سألتهم شططا، قال: فطمع رسول الله ﷺ فيه، فجعل يقول له: « أي عمُّ، فأنت فقلها أستحلُّ لك بها الشفاعة يوم القيامة ». فلما رأى حرص رسول الله ﷺ قال: يا بن أخي والله لولا مخافة السُبَّة عليك وعلى بني أبيك من بعدي، وأن تظن قريش أني إنما قلتها جزعاً من الموت لقلتها، لا أقولها إلا لأسرك بها، قال: فلما تقارب من أبي طالب الموت نظر العباس إليه يحرِّك شفتيه، فأصغى إليه بأذنه. قال: فقال: **يا بن أخي والله لقد قال أخي الكلمة التي أمرته أن يقولها**، قال: فقال رسول الله ﷺ:« لم أسمع»".[1]

فظاهر متن هذه الرواية يدلُّ على أن أبا طالب أسلم بقوله: لا إله إلا الله قبل الوفاة، وبعرض هذه الرواية على السنة الصحيحة الواردة في الصحيحين نجد أن النبي ﷺ أخبر أنه مات على الشرك، وكان آخر ما قال أنَّه على ملَّة عبد المطلب، فظهر الخلل في متنها بما يوجبُ ردَّها.

ولقد تنبَّه لهذا ابن كثير في سيرته فنقد متن هذه الرواية وعارضها بما جاء في الصحيحين، قال – رحمه الله– بعد نقد سند هذه القصَّة: " ثم **قد عارضه**، أعني سياق ابن إسحاق، **ما هو أصحُّ منه**، وهو ما رواه البخاري قائلا: حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبيه رضي الله عنه. أنَّ أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل. فقال: « أي عمُّ، قل لا إله إلا الله، كلمة أحاجُّ لك بها عند الله ». فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي

1 السيرة النبوية، ابن هشام: 2/ 46.

أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ ! فلم يزالا يكلمانه **حتَّى قال آخر ما كلَّمهم به: على ملَّة عبد المطلب**.

فقال النبي ﷺ: «لأستغفرنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك». فنزلت: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣] ، ونزلت: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾ [القصص: ٥٦] ".[1] ثم ساق أخباراً أخر تؤكِّد أن أبا طالب مات على الشرك.

وقال الحافظ ابن حجر معقبا على هذه الرواية: "وهذا الحديث لو كان طريقه صحيحاً **لعارضه هذا الحديث الذي هو أصحُّ** منه فضلاً عن أنه لا يصحُّ".[2]

المثال الثاني: حديث ابن عباس في زواج خالته ميمونة من النبي ﷺ في عمرة القضاء، فلقد أخرج البخاري في صحيحه، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنَّ النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرمٌ».[3]

فظاهر هذا الحديث يدلُّ أن النبي عليه السلام عقد عليها النكاح، وهو محرم، وبالرغم من أن ثبوت هذا عن ابن عباس لا غبار عليه، إلا أنَّ متن هذه الرواية يخالف السنة الصحيحة الصريحة، في نهيه عليه السلام أن ينكح المحرم، بل إنَّ صاحبة القصة ميمونة –رضي الله عنها– أخبرتْ أنَّ رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال.

فبعرض هذه الرواية على الصحيح من السنة المشهورة، تبيَّن الخلل والوهم الواقع في متنها، لذلك انتقد متنها المحققون من أهل التاريخ والسير، يقول ابن كثير –رحمه الله– بعد سياق الحديث: " وهل كان يباح له التزوج في الإحرام؟ على وجهين:

أحدهما: لا، لعموم الحديث الذي في مسلم، عن عثمان، عن رسول الله ﷺ قال: « لا يُنْكِحْ المحرم، ولا يَنْكِحْ ولا يخطب». والمخاطِبُ داخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين. وصحَّحُوا

1 السيرة النبوية، ابن كثير: 2/ 126– 127.

2 فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر: 7/ 195.

3 أخرجه البخاري في صحيحه (1740).

الجواز، لحديث ابن عباس: أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم. أخرجاه. **ولكن يعارضه ما رواه مسلم عن ميمونة نفسها: أنه تزوج بها وهما حَلَالَان، وصاحب القصَّةِ أعلم بها من الغير**، والله أعلم".[1]

وقال ابن القيم: "وأمَّا قول ابن عباس: «إن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة، وهو محرم، وبنى بها وهو حلال» **فَمِمَّا أُستدرِكَ عليه، وعُدَّ من وَهْمِهِ**، قال سعيد بن المسيب: ووهم ابن عباس وإن كانت خالته، ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حَلَّ. ذكره البخاري. وقال يزيد بن الأصم عن ميمونة: «تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف». رواه مسلم، وقال أبو رافع: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال، وبنى بها وهو حلال، وكنتُ الرسول بينهما»، صحَّ ذلك عنه ".[2]

ويقول ابن عبد البر: "والرواية أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال متواترة عن ميمونة بعينها، وعن أبي رافع مولى النبي ﷺ وعن سليمان بن يسار مولاها، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها، وهو قول سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن شهاب وجمهور علماء المدينة أن رسول الله ﷺ لم ينكح ميمونة إلا وهو حلال قبل أن يحرم، وما أعلم أحداً من الصحابة روى أنَّ رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس، **ورواية من ذكرنا معارضة لروايته، والقلب إلى رواية الجماعة أميل لأنَّ الواحد أقرب إلى الغلط**".[3]

المطلب الثاني: محاذير رد متون مرويات السيرة بدعوى مخالفتها السنة الصحيحة.

بعد أن تقرَّرَ أهمية فحص وتمحيص متون مرويات السيرة في ضوء الأحاديث الصحيحة والسنن الثابتة، لاجتناب التناقض والتضارب بين أخباره ﷺ وأفعاله، حريٌّ بنا أن نُنَبِّهَ أنَّ هذا لا يعني نصب الخلاف بين متون السيرة والأحاديث الصحيحة، ولا هدم تلك المتون بمجرد الاشتباه، وتوهُّم المعارضة لما هو أصحُّ، بقدر ما هو دعوة للتمعُّنِ وعدم التسرع في جمع المرويات وسردها، دون نقدٍ ولا تمحيص؛ فإنَّه من الشَطَطْ بمكان إسقاط مرويات السيرة النبوية، لمجرد إشكال في الفهم دون جمع لروايات القصة وأحاديث الباب، فهذا العمل ليس من النقد العلمي البنَّاء في شيء، بل هو طريقة أهل البدع قديمًا في

1 الفصول في سيرة الرسول، ابن كثير: ص 330.

2 زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم: 3/ 329.

3 التمهيد، ابن عبد البر: 3/ 153.

إبطال السنن بضرب بعضها ببعض، كما ذكر ذلك عنهم ابن قتيبة في كتابه: تأويل مختلف الحديث[1]، ولقد أفرد المحدثون لهذه الغاية نوعاً من أنواع علوم الحديث، سموه: «مختلف الحديث».

يقول الإمام الخطابي- رحمه الله-: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، **ولا يضرب بعضها ببعض** ، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه ، وبهذا جَرَتْ قضية العلماء في كثير من الحديث".[2]

فمن لاح له تعارضٌ بين متن رواية في السيرة النبوية، ومتن رواية أخرى أو حديث آخر، فعليه التأكُّد من صحَّة الإسناد أولا، فيتمسك بالصحيح ويطرح الضعيف، فإن صحَّت الروايتان، لجأ إلى الجمع، وذلك بتفسير النصَّين بطريقة ترفع التناقض عنهما، ويكون ذلك: بحمل النص على تعدد الحادثة، أو تعدد الأشخاص أو تعدد الصفة غيرها، فقد نقل الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب، أنه قال: "الأخبار على ضربين: ضرب منها يعلم أن رسول الله ﷺ تكلم به، إما بضرورة أو دليل، ومنها ما لا يُعْلَمُ كونه متكلماً به، فكل خبرين عُلِمَ أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمرا ونهيا وإباحة وحظرا، أو يوجب كون أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع، ومعصوم منه باتفاق الأمة وكلِّ مثبتٍ للنبوة، وإذا ثبتتْ هذه الجملة وجب متى علم أن قولين ظاهرهما التعارض، ونفى أحدهما لموجب الآخر، أن يحمل النفي والإثبات على **أنهما في زمانين أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين**، هذا ما لا بُدَّ منه مع العلم بإحالة مناقضته عليه السلام في شيء من تقرير الشرع والبلاغ".[3]

فإنْ تعذَّر الجمع ينتقل إلى النسخ، وذلك من خلال معرفة النص المتقدم من المتأخر- مع الانتباه إلى النسخ إنما يكون في الأحكام لا في الأخبار-، فإن تناقضت الروايتان بحيث لا تحتمل الأولى الثانية بأيِّ وجهٍ، فهنا يجب النقد والترجيح.

1 انظر: تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة: ص 61- 63.

2 معالم السنن، الخطابي: 3/ 68.

3 الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: 1/ 433.

مثال ذلك في سيرة النبي ﷺ حادثة شقِّ الصدر، فإنَّه من المشهور المعروف أنها وقت له وهو صغير مسترضع في بادية بني سعد، فلقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه فصرعه فَشَقَّ عن قلبه، فاستخرج القلب فاستخرج منه علقة، فقال: هذا حظُّ الشيطان منك. ثم غسله فى طستٍ من ذهب بماء زمزم، ثم لَأَمَهُ، ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه- يعنى ظئره – فقالوا: إنَّ محمداً قد قتل، فاستقبلوه وهو منتقع اللون. قال أنس: وقد كنت أرى أثر ذلك المخيط في صدره.[1]

فمثل هذه الرواية المشهورة لا تُرَدُّ بها الرواية الأخرى التي أخرجها، الإمام البخاري في صحيحه، عن أنس بن مالك قال: كان أبو ذر يحدِّثُ أن رسول الله ﷺ قال: (فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطستٍ من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا فأفرغه في صدري ثم أطبقه ثم أخذ بيدي فعرج بي إلى السماء الدنيا... ".[2]

فليس من النقد العلمي إبطال الرواية الثانية بالرواية الأولى المشهورة، وإنما يسلك في ذلك مسلك الجمع بالحمل على **تعدد الحادثة**، وهو الظاهر البين من القرائن الواردة في القصتين، يقول الحافظ ابن حجر:"وقد استنكر بعضهم وقوع شقَّ الصدر ليلة الإسراء، وقال إنما كان ذلك وهو صغير في بني سعد ولا إنكار في ذلك فقد **تواردت الروايات به**، وثبت شقُّ الصدر أيضا عند البعثة".[3]

وقال العيني في توجيه الحديث: "فإن قلتَ: ذكر في سير ابن إسحاق: شق صدره وهو مسترضع في بني سعد عند حليمة، ورجَّحَهُ عياض. قلتُ: أجاب السهيلي **بأن ذلك وقع مرتين**، والحكمة في الشق الأول نزع العلقة التي قيل له، عند نزعها: (هذا حظُّ الشيطان منك) . وفي الثاني: ليكون مستعداً للتلقي لما حصل له في تلك الليلة".[4]

1 أخرجه صحيح مسلم (431).

2 أخرجه البخاري (342).

3 فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر:7/ 204.

4 عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني: 4/ 42.

المطلب الثالث: أثر نقد متون المرويات في ضوء السنة الصحيحة على توثيق السيرة النبوية.

لقد تقدَّم فيما سبق أنَّ السيرة النبوية المتضمنة لأخبارهِ وأخلاقهِ وشمائله ﷺ، ما هي إلا جزءٌ لا يتجزأ من سنة النبي عليه السلام، إلا أنَّ العلماء تساهلوا في رواية الأخبار في سيرته ﷺ، ما لم يكن كذلك في الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام، فقد صحَّ عن عبد الرحمن بن مهدي، أنه قال: "إذا رَوَينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشدَّدْنَا في الرجال".[1]

وسُئِلَ الإمام أحمد عن الواقدي صاحب المغازي: فقال: "وأما محمد بن إسحاق فرجلٌ يُكْتَبُ عنه هذه **الأحاديث يعني المغازي ونحوها**، فأمَّا إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما- وقبض أصابع يديه الأربع- ".[2] وقال ابن معين في زياد البكائي: "لا بأس به **في المغازي**، وأمَّا في غيرها فلا".[3]

وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّه من المهم جداً أن نرسم صورةً صحيحةً عن حياة النبي ﷺ، خالية من التناقض بين القول والفعل، تُتَرْجَمُ فيها ما أمر به النبي ﷺ من أحكام وأخلاق وآداب إلى أفعال وتطبيقات عملية، تساعد على الاقتداء، فإنَّ من أكبر العوائق أمام ذلك المخالفة بين القول والفعل، فعلى من رام تركيب سيرةٍ صحيحةٍ شاملةٍ أن يحرص كل الحرص على عدم إيراد أخبارٍ تعارض السنة الصحيحة، بحيث يتوهم القارئُ أن الرسول ﷺ، يقولُ ما لا يفعلْ، أو يفعلُ خلاف ما يقول، وهو أمرٌ مذمومٌ ذَمَّهُ القرآن الكريم حين قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢ – ٣].

لذلك فإنَّ من آثار هذا المسلك في نقد متون السيرة، تعزيزُ الثقة وإضفاء المصداقية على أخبارها وحوادثها، ورفع الإشكال عمَّا قد يقع بينها وبين السنن المشهورة من الاختلاف في الظاهر.

ومن آثار هذا المسلك كذلك، أن تُسْتَبْعَدَ بَعْضُ الروايات المشهورة التي أسانيدها ظاهرة في الصحَّة، ولكن متونها مشكلة مخالفة لما هو أصحُّ من السنن المشهورة، فيكون الوهم فيها من بعض الرواة

1 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: 2/ 91.
2 النكت على ابن الصلاح، ابن حجر: 2/ 888.
3 تهذيب التهذب، ابن حجر: 3/ 375.

الثقات أو المقبولين، فمثل هذه الأخبار ينبغي أن تستبعد في المشروع المنشود لإنشاء سيرة شاملة صحيحة للنبي ﷺ، حتَّى لو كانت أسانيدها صحيحة، لأنَّ أهل الحديث يقرِّرون أن صحَّة السند لا تستلزم صحة المتن.

قال ابن الصلاح: " قولهم: هذا حديثٌ صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حسن، لأنه قد يُقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ولا يصحُّ، لكونه شاذاً أو معللاً ".[1]

وقال ابن القيم: "وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث **وليست موجبة لصحته**، فإن الحديث إنما يصحُّ بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون روايه قد خالف الثقات أو شذَّ عنهم".[2]

المبحث الثالث: نقد متون مرويات السيرة بعرضها على الوقائع التاريخية وأثره في التوثيق.

المطلب الأول: تأصيل مسلك عرض متون السيرة على الوقائع التاريخية.

مما لا شكَّ فيه أنَّ مرويات السيرة النبوية تعدُّ جزءاً من التاريخ الإسلامي، ومادةً علميةً غزيرةً، تُسلِّطُ الضوء على أحداث حقبةٍ زمنية معينة، مع التركيز على شخصيةٍ معينة، هي شخصية الرسول ﷺ، فموضوع السيرة الأساس هو التأريخ لحياة النبي ﷺ من مختلف الجوانب (الدينية،السياسية، الاجتماعية)، قبل البعثة وبعدها، ولما كان تسلسل الأحداث في إطار زماني منسجم، مهماً جداً في الكتابة التاريخية، وَجَبَ على من تصدَّى لكتابة سيرة النبي ﷺ، أن يراعي التسلسل الزماني في سرد الأحداث، وأن لا يقتصر على جمع المرويات وسردها دون تمحيص لمتونها، بل الواجب نقد تلك المتون في ضوء الوقائع التاريخية المعروفة، وذلك باستعمال التاريخ المشهور مقياساً تُعْرَضْ عليه تلك المتون، على

1 معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح: ص 38.
2 الفروسية، ابن القيم: ص 245- 246.

وفق منهج المحدثين في النقد التاريخي، فإنهم أصَّلُوا هذا المسلك باعتمادهم على التاريخ لكشف زيف الأخبار، وما كان منها من كذب الرواة و أوهامهم.

قال حسَّان بن زيد:"لم يُستعن على الكذَّابين بمثل التاريخ".[1] وقال سفيان الثوري: " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ".[2]

بل هي طريقة القرآن في نقدِ أقوال أهل الكتاب، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٥]. فقد أبطل الله مقولة اليهود أنَّ إبراهيم كان يهودياً، ومقولة النصارى بأنه كان نصرانياً، ببيان التاريخ، وهو أن التوراة والإنجيل- وهما الكتابان المقدسان في الديانتين- إنما نزلا بعد موت إبراهيم، فكيف يكون تابعا لهما ؟.[3]

فبمعرفة تواريخ الوقائع والغزوات، وتحديد من حضرها ومن غاب عنها، وتحديد زمن إسلام الصحابي وتاريخ مولده ووفاته، يتبين زيف الأخبار التي تروي حضور الصحابي وقعةً أو غزوةً كانتْ بعد تاريخ وفاته، أو قبل تاريخ إسلامه، أو أن يكون عمره في تلك الحادثة لا يحتمل الدور الذي قام به فيها...

مثال ذلك في مرويات السيرة، ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه، وذُكر في كثير من كتب السيرة، في قصَّة النبي ﷺ في خروجه إلى الشام ولقائه الراهب قبل البعثة، قال: "خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي ﷺ في أشياخٍ من قريش، فلمَّا أشرفوا على الراهب هبطوا فحلُّوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب وكانوا قبل ذلك يمرون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت. قال: فهم يحلون رحالهم، فجعل يتخللهم الراهب حتَّى جاء فأخذ بيد رسول الله ﷺ، فقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول ربِّ العالمين،

1 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: 1/ 131.

2 الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ص 119.

3 انظر: تفسير ابن جرير الطبري: 5/ 480- 481.

يبعثه الله رحمة للعالمين...قال: أنشدكم بالله أيُّكم وليُّه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يزل يناشده حتَّى ردَّه أبو طالب **وبَعَثَ معه أبو بكر بلالاً** وزوَّدَهُ الراهب من الكعك والزيت".[1]

فبعرض سياق هذه القصة على الوقائع التاريخية المعلومة، يتبينُ الخلل الواقع في متنها، وهي قوله في آخر القصة (وبعث معه أبو بكر بلالاً)، فإنَّ أبا بكر كان صغيرا جداً آن ذاك، ولم يكن بعد قد اشترى بلالا، فبعيد أن يحضرا مثل هذه الحادثة، لذلك جزم النقَّاد بأن هذه الزيادة في آخر الحديث منكرةٌ لا تصح لمخالفتها المشهور من التاريخ، بالرغم من صحَّة إسنادها.

يقول ابن سيد الناس: "قلت: ليس في إسناد هذا الحديث إلا من خُرِّجَ له في الصحيح، وعبد الرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه: فراد، انفرد به البخاري ويونس بن أبي إسحق انفرد به مسلم، ومع ذلك **ففي متنه نكارة**، وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين، فإن النبي ﷺ أسنُّ من أبي بكر بأزيد من عامين، وكانت للنبي ﷺ تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره، أو اثنا عشر على ما قاله آخرون، وأيضًا فإنَّ بلالاً لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاماً، فإنه كان لبني حلف الجمحيين وعند ما عُذِّبَ في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر –رضي الله عنه– رحمةً له واستنقاذاً له من أيديهم وخبره بذلك مشهور".[2]

وقال الذهبي معلقاً على متن القصة: "وهو **حديثٌ منكرٌ جداً**؛ وأين كان أبو بكر؟ كان ابن عشر سنين، فإنه أصغر مِنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بسنتين ونصف؛ وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث، ولم يكن وُلِدَ بعد".[3]

وقال المقريزي: "**في هذا الحديث وهمٌ**، وهو أنَّ أبا بكر –رضي اللَّه عنه– لم يكن حاضراً، ولا كان في حال من يملك، ولا ملك بلالا إلا بعد ذلك بنحو ثلاثين عاماً، فإنَّه ما اشتراه إلا بعد المبعث، وخروج النبي ﷺمع عمِّه كان وله من العمر اثني عشر سنة ونيف".[4]

1 أخرجه الترمذي في سننه (3620) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

2 عيون الأثر، ابن سيد الناس: 1/ 55.

3 سير أعلام النبلاء، الذهبي: 1/ 168.

4 إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، المقريزي: 8/ 176.

المثال الثاني: الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، في قصة عرض أبي سفيان ابنته أم حبيبة على النبي ﷺ، قال: "عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يُقَاعِدُونَهُ، فقال للنبي ﷺ يا نبي الله ثلاثٌ أعطنيهنَّ قال « نعم ». **قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكَهَا** قال « **نعم** ». قال ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال « **نعم** ». قال وتؤمِّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال « **نعم** ». قال أبو زميل ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك لأنَّه لم يكن يسأل شيئا إلا قال « نعم ».[1]

فلقد عرض النقَّاد من المحدثين والمؤرخين هذا الخبر، على المعلومات والوقائع التاريخية المعلومة المشهورة، فوجدوا بينهما إشكالاً، وعدم انسجام في ترتيب الحوادث، مما يدلُّ أن في متنه علَّة تمنع قَبُولَه، فإن أبا سفيان أسلم عام الفتح، وتزوج النبي ﷺ، بابنته أمُّ حبيبة قبل ذلك بسنين، فكيف يعرضها عليه وهي زوجته ؟ ثم إن النبي ﷺ لم يثبت عنه أنه أَمَّرَ أبا سفيان قطُّ، وقد وعده ذلك على ما تدلُّ عليه هذه الرواية، يقول ابن الجوزي: "**وفي هذا الحديث وهمٌ** من بعض الرواة لا شكَّ فيه ولا تردُّدْ، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راوي الحديث...وإنما قلنا: **إنَّ هذا وهمٌ لأن أهل التاريخ أجمعوا** على أنَّ أمَّ حبيبة كانت عند عبد الله بن جحش، ووَلَدَتْ له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصَّر وثبتت هي على دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلى النجاشي ليخطبها عليها، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله ﷺ، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فتلت بساط رسول الله ﷺحتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أنَّ أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا نعرف أنَّ رسول الله ﷺأَمَّرَ أبا سفيان".[2]

وقال أبو عبد اللَّه محمد بن أبي نصر الحميدي:" قال لنا بعض الحفَّاظ: **هذا الحديث وَهِمَ فيه بعض الرواة**، لأنه لا خلاف بين اثنين من أهل المعرفة بالأخبار، أن النبي ﷺ تزوج أمَّ حبيبة –رضي اللَّه عنها– قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر يومئذ".[3]

1 رواه مسلم (2501).

2 كشف المشكل من الصحيحين، ابن الجوزي: 2/ 463- 464.

3 إمتاع الأسماع، المقريزي: 6/ 67.

وبالغ الإمام ابن حزم الأندلسي فجعل الحديث موضوعاً مكذوباً.[1]

وهذا مثال واضحٌ بَيِّنٌ لنقد المحدثين لمتون مرويات السيرة بالعرض على التاريخ وعدم اكتفائهم بظاهر صحَّة السند، ونُنَبِّهُ هنا أنَّ بعض أهل العلم حاول تأويل الحديث بما يَدْفَعُ التعارض مع التاريخ، كالقول: بأنَّ أبا سفيان أراد تجديد العقد بعد إسلامه، أو أنه أراد تزويج أختَهُا عَزَّةَ بنتُ أبي سفيان، فوهم الراوي فجعلها أم حبيبة، لكن المتمرسين من النقَّاد، استبعدوا تلك التأويلات، وذهبوا إلى أن توهيم الراوي في متن الحديث أولى من سلوك التأويلات المستكرهة، لأن التأويل يُصَار إليه إذا كان قريباً، وكانتْ هناك قرائنٌ تدلُّ عليه، أمَّا إنْ دَلَّتْ القرائن على خلافه فهو تكلُّفٌ.

يقول ابن القيم : "وقد تكلَّف أقوامٌ تأويلاتٍ فاسدة لتصحيح الحديث... وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصحِّحُون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمُّلُ الحديث، وهذا التأويل الأخير وإنْ كان في الظاهر أقلَّ فساداً فهو أكذبُها وأبطلُها، وصريح الحديث يردُّه؛ فإنه قال أم حبيبة أزوجكها: قال نعم. فلو كان المسئول تزويج أختها لما أنعم له بذلك ﷺ **فالحديث غلطٌ لا ينبغي التردُّدُ** فيه والله أعلم".[2]

وقال المقريزي: "وهذه قصَّةُ إسلام أبي سفيان معروفة، لا اشتراط فيها ولا تعرض لشيء من هذا، ومن أنصف علم أنَّ هذه **التأويلات كلَّها بعيدة، وأن الصواب في الحديث أنَّهُ غير محفوظ،** بل وقع فيه تخبيط".[3]

المطلب الثاني: محذورات التسرع في نقد متون السيرة بدعوى مخالفة التاريخ.

لم تَحْظَ شخصية تاريخية بروايةِ وجمع أخبارها، كما حَظِيَتْ بذلك شخصية النبي ﷺ، فلقد جُمِعَ في أخباره مادةً علميةً غزيرةً، وهي تحتاج من الباحثين لمن يغربلها فيقبلُ منها ما كان صحيحاً أو مقبولاً،

1 ذكر قوله الزركشي في النكت على ابن الصلاح 1/ 289.

2 حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: 6/ 75.

3 إمتاع الأسماع، المقريزي: 6/ 81.

ويردُّ منها ما كان منكراً أو مكذوباً، ولكن ينبغي التريُّثُ في ذلك وعدم التجاسر على ردِّ متون المرويات، بدعوى مخالفتها الوقائع التاريخية، أو ما هو معلوم في ذهن الناقد من الأحداث التاريخية؛ لأنَّ مقياس التاريخ، الذي تُعْرَضُ عليه متون المرويات، هو التاريخ الصحيح المشهور، والذي يعارض المتن من كلِّ وجهٍ، لذلك يُشترطُ في نقد متن الرواية بالعرض على الوقائع التاريخية شرطان:

الأول: التأكُّد من صحَّة الواقعة التاريخية والزمن الذي وقعتْ فيه، ويكون ذلك إمَّا بصحَّة السند، أو الاشتهار بين المؤرخين، فلا تُعَارَضُ متون المرويات بواقعة مختلفٍ في تحديد تاريخ وقوعها، خاصَّة إذا كان أحد الأقوال فيها يتماشى مع مضمون تلك الرواية.[1]

الثاني: أن يَقَعَ التناقض الصريح بين متن تلك الرواية، والواقعة التاريخية، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بأي وجهٍ من وجوهِ الجمع، كاحتمال تعدُّدِ الواقعة في زمانين مختلفين، أو تعدد القصة مع شخصيتين مختلفتين، فوجب حينذاك المصير إلى ذلك، ما لم يكن هناك تكلُّفٌ وتعسُّفٌ في التأويل، يقول الشوكاني: "والحقُّ إنْ صحَّ تعدُّدُ الواقعة أن الأحاديث المشتملة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمزيد، وإن كانت الواقعة ليست إلا مرَّة واحدة فالمصير إلى الترجيح أمر لا بُدَّ منه".[2]

مثال ذلك ما أخرجه الترمذي في سننه، عن أنس :« أنَّ النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة بين يديه يمشي وهو يقول:

(خلُّوا بني الكفار عن سبيلِهِ * اليوم نضربكم على تنزيلِهِ)

(ضرباً يزيلُ الهامَّ عن مقيلِهِ * ويذهلُ الخليلَ عن خليلِهِ)

فقال له عمر يا ابن رواحة بين يَدَيْ رسول الله ﷺ ، وفي حرم الله تقول الشعر فقال له ﷺ :خَلِّ عنه يا عمر، فَلَهِيَ أسرعُ فيهم من نضح النبل ».[3]

1 انظر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث، الإدبلي: ص 321.

2 نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني: 3/ 390.

3 أخرجه الترمذي في السنن(2847). وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه.

فلقد نقل الترمذي انتقاد بعض أهل الحديث متن هذه الرواية، بعرضها على الواقعة التاريخية، المعلومة عندهم، وهي أنَّ عبد الله بن رواحة، قُتِلَ يوم مؤتة وكانت هذه الواقعة قبل عمرة القضاء، ثم رَجَّحَ أنَّ الصواب هو:كعب بن مالك كما في الرواية الأخرى، فقال: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى عبد الرزاق هذا الحديث أيضا عن معمر، عن الزهري، عن أنس نحو هذا ، وروي في غير هذا الحديث أن النبي ﷺ: **دخل مكة في عمرة القضاء، وكعب بن مالك بين يديه،** وهذا أصحُّ عند بعض أهل الحديث، لأنَّ عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة، وإنما كانت عمرة القضاء بعد ذلك".[1]

وبمثل هذا أعلَّ ابن القيم متن هذه الرواية فقال: "وقد وقع في الترمذي وغيره أنَّ رسول الله ﷺ دخل مكة يوم الفتح، وعبد الله بن رواحة بين يديه ينشد: خلُّوا بني الكفار عن سبيله..الأبيات. **وهذا وهمٌ** فإنَّ ابن رواحة قتل في هذه الغزوة، وهي قبل الفتح بأربعة أشهر، وإنما كان ينشد بين يديه شعر ابن رواحة، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل النقل".[2]

لكن الواقع أنَّ الاعتراض على هذه الرواية غيرُ سديدٍ، لأنَّهُ مبنيٌ على خطأٍ في تحديد تاريخ وقوع عمرة القضاء، فلم يثبتْ أنها كانت بعد غزوة مؤتة–كما قاله بعض أهل الحديث وجَنَحَ إليه ابن القيم– بل الصحيح أنها كانت قبل غزوة مؤتة، لأنَّهُ قد حَضَرَ عمرة القضاء بَعْضُ من استشهد في مؤتة، كجعفر، وزيد بن حارثة، فدلَّ ذلك أن الصحيح تقدم عمرة القضاء على غزوة مؤتة، وبهذا يسقط الاعتراض على متن هذه الرواية.[3]

قال الحافظ ابن حجر– معقباً على قول الترمذي– : "وهو ذهولٌ شديدٌ وغلطٌ مردودٌ، وما أدري كيف وقع الترمذي في ذلك مع وفورِ معرفته ؟ ومع أنَّ في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة كما سيأتي في هذا الباب، وجعفر قتل هو وزيد وبن رواحة في موطن واحد كما سيأتي قريباً، وكيف يخفى عليه أعني الترمذي مثل هذا ؟ ثم وجدتُ عن بعضهم أن الذي عند

1 سنن الترمذي: 5/ 139.

2 زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم: 3/ 340.

3 انظر: غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية، بريك أبو مايلة العمري ص 253– 254.

الترمذي من حديث أنس أن ذلك كان في فتح مكة فإن كان كذلك اتجه اعتراضه لكن الموجود بخط الكروخي راوي الترمذي ما تقدم والله أعلم".[1]

وقال المقريزي –معقبا على من انتقد متن القصة–: " قلت: من قال: أن عمرة القضاء كانت بعد مؤتة، لأنَّه لم يكن بعد مؤتة الأصح مكة وكانت عمرة الحديبيّة وهي التي صدّ المشركون فيها رسول اللَّه ﷺ عن البيت في ذي القعدة سنة ست وفيها صالح المشركين على أن يرجع إلى المدينة ثم يعتمر من قابل، وكان فتح مكة في رمضان في عمرة القضاء".[2]

المطلب الثالث: أثر عرض متون المرويات على الوقائع التاريخية في توثيق السيرة الصحيحة.

إن التأريخ لحياة النبي ﷺ، وكتابة سيرةٍ صحيحةٍ شاملة له، تكون مرجعاً لمن أراد التأسي به من المسلمين، أو لمن أراد معرفة عظمته من أهل الملل الأخرى، يستدعي منَّا اليقظة في جمع المرويات والسبر والتمحيص قبل تركيبها وعرضها، فإن مجردَ الجمع و السرد، والحرص على القصص المشوقة و الأحداث المهمَّة، دون مراعاة تسلسل الأحداث وانسجامها، وعدم تضاربها في الزمان والمكان، يؤدي بنا إلى رسم صورةٍ غير صحيحة بل ومتناقضة عن حياة خير البشر محمد ﷺ، مما يُشَوِّهُ الوجه الحقيقي لحياته عليه السلام.

لذلك فإن من آثار عرض متون المرويات على التاريخ الصحيح، أن نحصل على سيرة شاملة صحيحة، منسجمة الأحداث، تظهر فيها الحكم بوضوح، ويسهل الاستنباط منها والإقتداء بها، تطمئن لها النفوس ولا تستنكرها العقول، خاصَّة إذا علمنا أن سيرته ﷺ، محلَّ اهتمام من قِبَلِ غير المسلمين، ونظرهم العقلي لا يقبل تضارب الروايات التاريخية.

ومن آثار انتهاج هذا المسلك في النقد، التصدي لشبهات المستشرقين، الذين يسلطون مناهجهم النقدية على تراث المسلمين، ليبطلوا رسالة محمد ﷺ، بإظهار التناقض والاختلاف في سيرته ومواقفه في حياته، فحتى لا يبقى لهؤلاء حجةً ولا مدخلاً للطعن في نبوته، ينبغي على علماء المسلمين التدقيق في العملية النقدية.

1 فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر: 7/ 502.

2 إمتاع الأسماع ، المقريزي: 9/ 309.

كذلك من آثار هذا المسلك في النقد، المحافظة على الروايات الصحيحة في سيرته ﷺ، باستبعاد ما لصق بها من زيادات ضعيفة، ومعلومات منكرة، هي في الحقيقة من أوهام الرواة، وأمَّا أصْلُ القصة فثابتٌ صحيحٌ، لولا أن عكَّرَتْ صفوها تلك الزيادات المنكرة. ولقد بين ابن القيم –رحمه الله– أنَّ الوقائع التي تجري مجرى التواتر هي مقياس لبيان علل الأخبار، فقال– في مَعْرَضِ إبطال خبر تزويج أبي سفيان لأخته أم حبيبة: "أن قصة أم حبيبة وهي بأرض الحبشة قد جرت مجرى التواتر، كتزويجه ﷺ خديجة بمكة، وعائشة بمكة، وبنائه بعائشة بالمدينة، وتزويجه حفصة بالمدينة، وصفية عام خيبر، وميمونة في عمرة القضية، **ومثل هذه الوقائع شهرتها عند أهل العلم موجبة لقطعهم بها، فلو جاء سند ظاهر الصحة يخالفها عدوه غلطاً، ولم يلتفتوا إليه**، ولا يمكنهم مكابرة نفوسهم في ذلك".[1]

الخاتمة:

الحمد لله أولا وآخرا، فبعد هذه الإطلالة على مسالك نقد متون المرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة، يمكننا أن نخرج من هذا بنتائج نلخصها في ما يلي:

1– أن علماء الحديث قد اعتنوا بنقد متون المرويات– بما في ذلك مرويات السيرة– ولم يقفوا عند نقد السند فقط، كما زعم المستشرقون ومن تبعهم من المستغربين، وفي ثنايا البحث أمثلة تطبيقية عن ذلك.

2– أن أهم مسالك نقد متون مرويات السيرة العرض على الأصول الصحيحة (القرآن الكريم، السنة الصحيحة، التاريخ الصحيح) فهي كفيلة بتمحيص تلك المرويات، واستبعاد المنكر المخالف لما هو أصح وأثبت، مع الحذر من التسرع في رد المرويات لمجرد توهم المخالفة.

3– أن نقد متون مرويات السيرة أمر مهم جدا، خاصة في الأخبار التي لا إسناد لها، أو أسانيدها ضعيفة لا تقوى، لأن العلماء تساهلوا في قبول روايات السيرة و المغازي ما لم تكن منكرة أو مكذوبة، والسبيل إلى معرفة ذلك هو نقد متونها بالعرض على الأصول الصحيحة.

1 جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، ابن القيم: ص 244.

4- أن الوصول إلى سيرة صحيحة شاملة، تعطي صورة واضحة عن حياة النبي ﷺ، مطلب عزيز يستدعي من الباحثين روحاً نقديةً عاليةً، غرضها التصفية والبناء السليم، لأنَّ أعداء السنة من أهل الطوائف والملل، يثيرون شكوكاً حول مصداقية السيرة، من خلال تلك الثغرات في متون المرويات.

5- يوصي الباحث بتتبع وجمع مرويات السيرة التي انتقد متونها العلماء المحققون في كتبهم من أمثال (ابن القيم، وابن كثير، والذهبي) في دراسات أكاديمية جادة، تكون مرجعا مهما لكل من أراد الكتابة في سيرة النبي ﷺ.

قائمة المصادر والمراجع

1- **إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع**، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (845هـ) تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، الطبعة الأولى: 1420 هـ / 1999 م، دار الكتب العلمية / بيروت.

2- **الإنجاد في أبواب الجهاد وتفصيل فرائضه وسننه وذكر جمل من آدابه ولواحق أحكامه**، أبو عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي المعروف بابن المناصف (620 هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان و محمد بن زكريا أبو غازي، الطبعة الأولى: 1425هـ/ 2005م، دار الإمام مالك، أبوظبي/ الإمارات العربية المتحدة.

3- **تأويل مختلف الحديث**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ)، الطبعة الثانية: 1419هـ / 1999م، المكتب الإسلامي/ مؤسسة الإشراق.

4- **تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، سامر إسلامبولي، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق/ سوريا.

5- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

6- **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (310هـ)، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى: 1422 هـ / 2001 م، دار هجر.

7- **التمييز**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة: 1410هـ، مكتبة الكوثر / السعودية.

8- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

9- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية: 1407 / 1987م، دار العروبة – الكويت.

10- **حاشية ابن القيم على سنن أبي داود**، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، الطبعة الثانية: 1415، دار الكتب العلمية – بيروت.

11- **حياة محمد**، محمد حسين هيكل، الطبعة الرابعة عشر، دار المعارف، مصر.

12- **الروح**، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية 751هـ ، دراسة وتحقيق: د. بسام علي سلامة العموش، الطبعة الأولى: 1406هـ/ 1986م، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

13- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (581هـ)، الطبعة: الأولى، 1412 هـ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان.

14- **زاد المعاد في هدي خير العباد**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية 751هـ، الطبعة: السابعة والعشرون , 1415هـ /1994م، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.

15- **سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد**، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي (942هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، 1414 هـ/ 1993 م، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

16- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الطبعة: الثانية، 1395هـ / 1975م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

17- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، طبع سنة: 1427هـ/2006م، دار الحديث- القاهرة.

18- **السيرة النبوية** (مستل من كتاب البداية والنهاية)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (774هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، عام النشر: 1395 هـ- 1976م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / لبنان.

19- **السيرة النبوية** (لابن هشام)، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (213هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

20-**السِّيرةُ النَّبَويَّةُ الصَّحيْحَةُ مُحَاوَلَةٌ لِتَطبِيْقِ قَوَاعِدِ المُحَدِّثِيْنَ فِيْ نقْدِ روَايَاتِ السِّيْرةِ النَّبَويَّةِ**، د.أكرم ضياء العمري، الطبعة: السادسة، 1415 هـ - 1994 م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

21- **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية دراسة تحليلية**، مهدي رزق الله أحمد، الطبعة الأولى: 1412هـ/ 1992م، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

22- **شرح سنن ابن ماجه**، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (762هـ)، تحقيق: كامل عويضة، الطبعة الأولى: 1419 هـ - 1999 م، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية.

23- **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية 751هـ، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى:1428هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة/ المملكة العربية السعودية.

24- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العينى (855هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

25- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، فتح الدين محمد بن محمد ابن سيد الناس، اليعمري الربعي أبو الفتح، (734هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، الطبعة الأولى: 1414هـ/ 1993م، دار القلم، بيروت/ لبنان.

26- **غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالية**، بريك بن محمد بريك أبو مايلة العمري، الطبعة الأولى: 1424هـ/2004م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

27- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة 1379هـ، بيروت/ لبنان.

28- **الفروسية**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الطبعة الأولى: 1414 هـ/ 1993م، دار الأندلس حائل/ السعودية.

29- **الفصول في سيرة الرسول**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (774هـ) تحقيق وتعليق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، الطبعة: الثالثة، 1403 هـ الناشر: مؤسسة علوم القرآن.

30- **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الطبعة الأولى: 1418هـ/ .1997م، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.

31- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

32- **الكفاية في علم الرواية**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية / المدينة المنورة.

33- **لسان العرب**، ابن منظور، تحقيق : عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر.

34- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى: 1396هـ، دار الوعي، حلب/ سوريا.

35- **مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين**، أ.د. مسفر بن غرم الله الدميني، بحث مقدم: لندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

36- **مرويات غزوة بني المصطلق** "وهي غزوة المريسيع"، جمع وتحقيق ودراسة: إبراهيم بن إبراهيم قريبي، منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

37- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

38- **مصادر السيرة وتقويمها**، فاروق حمادة، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق/ سوريا.

39- **معالم السنن**، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (388هـ)، الطبعة: الأولى 1351 هـ / 1932م، المطبعة العلمية / حلب.

40- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الأولى، 1390هـ/1970م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب/ سوريا.

41- **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، د. صلاح الدين الإدبلي، الطبعة الأولى: 1403هـ/ 1983م، دار الأفاق الجديدة، بيروت/ لبنان.

42- **منهج النقد عند المحدثين(تاريخه ونشأته)** ، محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة: 1410هـ/ 1990م، مكتبة الكوثر/ المملكة العربية السعودية.

43- **منهجية التأليف في السيرة النبوية**، ابن كثير ومراجعاته ونقده لمتون مرويات السيرة النبوية نموذجاً، د. عبد الرحمن السنيدي، بحث مقدم ل ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية.

44- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (733هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الثانية: 1406هـ، دار الفكر ، دمشق/ سوريا.

45- **الموضوعات**، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

46- **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي**، إسماعيل كردي، دار الأوائل، دمشق، سوريا.

47- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ) تحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الثالثة: 1421 هـ / 2000 م، مطبعة الصباح، دمشق/ سوريا.

48- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى: 1404هـ/1984م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

49- **نيل الأوطار شرح منقى الأخبار**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، دار الحديث/ مصر.